الأنباء
الثلاثاء 10 نوفمبر 2015

الأعلى بين بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«فيتش» تثبت تصنيفات «الوطني» الطويلة الأجل عند «ـAA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة «فيتش رايتنغز» العالمية للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) تصنيفها طويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند ـAA، الأعلى بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت «فيتش» أن تصنيفات بنك الكويت الوطني تعكس موقعه الفريد كالبنك الرائد في الكويت، وتفوق نموذج أعماله المتنوع وشبكته المصرفية الأقوى محليا إلى جانب أهميته النظامية في القطاع المصرفي.

وأشارت فيتش إلى أن هذه التصنيفات تدعمها جودة أصول بنك الكويت الوطني الأفضل بين أقرانه، إلى جانب قدرته على قيادة الصفقات والتمويلات الضخمة، وثبات ووضوح استراتيجيته وقوة جهازه الاداري.

تصنيفات «الوطني» تعكس موقعه الفريد كبنك رائد في الكويت

ورأت «فيتش» أن البيئة التشغيلية في الكويت لن تتأثر بتداعيات تراجع أسعار النفط في ظل مواصلة الحكومة الإنفاق الرأسمالي والاستثمار في المشاريع التنموية. وأوضحت فيتش أن المشاريع الكبرى في الكويت التي تم منحها وتمويلها خلال عامي 2014 و2015 قد منحت القطاع المصرفي فرص نمو عديدة.

نموذج أعمال البنك قوي ومتنوع ولديه القدرة على قيادة التمويلات الضخمة

«الوطني» يتمتع بجودة أصول الأفضل بين أقرانه وقوة جهازه الإداري

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

12,8٪ نموها السنوي بعد سماح «المركزي» بجدولة القروض

«الوطني»: القروض الشخصية تقفز 185 مليون دينار في أغسطس

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الائتمان في الكويت شهد زيادات معتدلة خلال شهر أغسطس مع تراجع طفيف في النمو إلى 5,2٪ على أساس سنوي. فقد ارتفع إجمالي الائتمان بواقع 102 مليون دينار خلال الشهر. كما ارتفعت القروض الشخصية بشكل استثنائي خلال الشهر تزامنا مع قرار البنك المركزي السماح بإعادة جدولة القروض الشخصية، الأمر الذي أدى إلى تعويض التراجع الذي شهده الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال والذي ظهر معظمه في قطاع العقار. كما استمرت الودائع في التراجع متأثرة بفصل الصيف لتساهم في تراجع نمو عرض النقد، في حين استقرت أسعار الإنتربنك وأسعار الفائدة على الودائع.

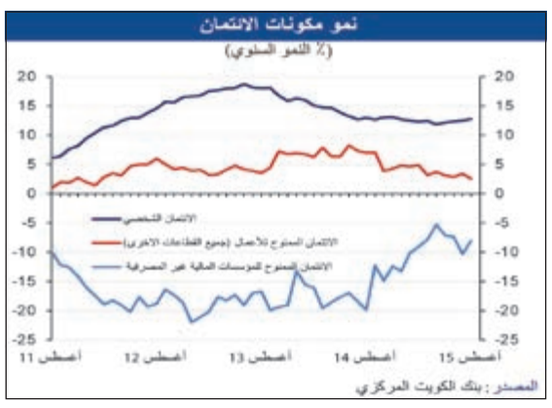

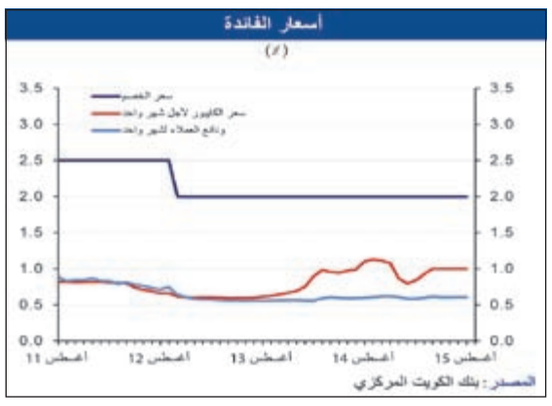

واشار التقرير الى نمو كبير في القروض الشخصية خلال شهر أغسطس بلغت 185 مليون دينار، مع تسارع النمو إلى 12,8٪ على اساس سنوي. ولا تزال القروض المقسطة هي المحرك الوحيد للنمو والتي تتمثل بصورة اساسية في القروض الإسكانية. بينما شهدت القروض الاستهلاكية التي تمنح لغرض شراء السيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة تراجعا طفيفا، مسجلة نموا بواقع 0,2٪ على اساس سنوي فقط.

وشهد الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية تراجعا طفيفا نسبيا بواقع 1,6 مليون دينار، إلا أن هذا التراجع يعود إلى الانخفاض الذي شهده الائتمان في هذا القطاع خلال شهر يوليو والذي كان اكبر من المعتاد. واستمر الائتمان بالتراجع في المؤسسات المالية غير المصرفية ليصل التراجع في القطاع إلى 8,1٪ على اساس سنوي.

تراجع طفيف للنمو الائتماني بأغسطس إلى 5,2٪ على أساس سنوي

قطاعات العقار والصناعة والخدمات تقود التراجع الائتماني

ولفت التقرير الى تراجع الائتمان في بقية القطاعات بواقع 81 مليون دينار، مع تراجع النمو إلى 2,6٪ على أساس سنوي. وجاء معظم التراجع في الائتمان الممنوح لقطاع العقار وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات الأخرى. بالمقابل شهد الائتمان الممنوح لقطاع النفط والغاز وقطاع الإنشاء أداء جيدا. ولا يزال الائتمان الممنوح لقطاع العقار ولشراء الأوراق المالية أحد أهم مصادر التراجع. إذ سجل الائتمان الممنوح لقطاع العقار زيادة بواقع 0,4٪ على اساس سنوي، بينما سجل الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية تراجعا بواقع 2,6٪. وباستثناء الائتمان الممنوح لهذين القطاعين، يتبين أن الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال قد شهد قوة نوعا ما عند 6٪ على أساس سنوي خلال شهر أغسطس.

وشهدت ودائع القطاع الخاص تراجعا كبيرا مرة أخرى بلغ 743 مليون دينار خلال شهر أغسطس متأثرة بعوامل موسمية. كما تراجع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى 3,4٪ على أساس سنوي. وقد طال هذا التراجع جميع الودائع بالدينار وبالعملة الأجنبية بواقع 654 مليون دينار و89 مليون دينار على التوالي. إذ تراجعت كل من الودائع لأجل بالدينار والودائع تحت الطلب بالدينار وودائع الادخار بالدينار. واستمر نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) عند مستواه المتراجع نسبيا عند 0,1٪ على أساس سنوي نتيجة التأثيرات القاعدية الناتجة عن طرح العملة الجديدة في منتصف 2014 والتي تسببت في زيادة مؤقتة في تدوير العملة.

وقال التقرير ان متوسط أسعار فائدة الإنتربنك وأسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل استقر خلال شهر أغسطس. إذ استقرت أسعار الفائدة المتوسطة على الودائع لأجل شهر واحد وستة شهور عند 0,61٪ و0,97٪ على التوالي، بينما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة شهور واثني عشر شهرا بواقع نقطة أساس لتستقر عند 0,78٪ و1,22٪ على التوالي. كما استقرت أسعار فائدة الإنتربنك عند 1٪ مرتفعة بواقع 21 نقطة اساس منذ تاريخها من السنة.

السعودية: تقلبات النفط تضر المنتج والمستهلك

«أوبيك»: سوق النفط ستكون أكثر توازنا في 2016

توقعات بأن تصبح سوق النفط أكثر توازنا العام المقبل مع استمرار نمو الطلب

وكالات: توقع الأمين العام لمنظمة أوبيك عبدالله البدري في كلمة أمس أن تصبح سوق النفط أكثر توازنا في 2016 مع استمرار نمو الطلب.

وقال البدري في الكلمة التي نشرها موقع المنظمة على الانترنت «من المتوقع أن تعود السوق إلى مزيد من التوازن في 2016. كما توقع استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط، وتراجع المعروض من خارج أوبيك.. وزيادة الطلب على خام أوبيك».

من جهته، قال نائب وزير البترول والثروة المعدنية السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، إن تقلبات الأسعار الحادة التي نشهدها حاليا مضرة جدا بالمنتجين والمستهلكين، والعاملين في الصناعة البترولية على حد سواء.

وأضاف بن سلمان أنه «بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على عوائد البترول، ستؤدي تلك التقلبات السعرية إلى تقليص خططها التنموية، وتعقيد إدارة اقتصاداتها الكلية. أما بالنسبة للدول المستهلكة، فستؤدي تقلبات أسعار البترول إلى سيطرة حالة من عدم اليقين حول البيئة العامة للاقتصاد الكلي، وإلى خفض الاستثمارات وتكوين رأس المال، إضافة إلى تقليصها لجدوى سياساتها الخاصة بالطاقة».

جاء ذلك في كلمة له، خلال اجتماع الطاولة المستديرة السادس لوزراء البترول والطاقة لدول آسيا بالعاصمة القطرية الدوحة.

وبين نائب وزير البترول أن خفض النفقات الاستثمارية سيؤدي إلى تأثيرات كبيرة وطويلة الأجل على إمدادات البترول المستقبلية. فقد تم بالفعل تأجيل، أو الغاء، مشاريع إنتاج نحو خمسة ملايين برميل يوميا. كما سيؤدي خفض النفقات الرأسمالية على حقول الإنتاج القائمة ـ بما في ذلك النفقات المتعلقة بالاستثمار في مشاريع تحسين استخراج البترول ـ إلى تفاقم معدلات انخفاض الإنتاج، والتي تعد منخفضة حاليا، وخاصة في الحقول البحرية المتقادمة.

وقال في الواقع، وبعد ثلاثة أعوام من النمو الإيجابي، فإنه من المتوقع أن تنخفض إمدادات الدول المنتجة من خارج منظمة أوبيك في عام 2016. أما بعد عام 2016، فإن انخفاض إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبيك، سيكون بوتيرة أسرع، لأن إلغاء المشاريع الاستثمارية وتأجيلها، سيظهر تأثيره على الإمدادات المستقبلية، كما سيتلاشى تدريجيا تأثير الاستثمارات في مجال إنتاج البترول التي جرت خلال السنوات الماضية.

أكثر اعتدالاً

من ناحيته، قال وزير الطاقة القطري محمد بن صالح السادة إن تراجع أسعار النفط والغاز لفترة طويلة سيضر بالاستثمار في القطاع، وقد يفضي إلى نقص في الإمدادات. ونقلت «رويترز» عن السادة قوله «خلال مؤتمر لقطاع الطاقة الآسيوي في الدوحة» تراجع أسعار النفط لا يهدد اقتصاد هذه القارة فحسب، بل قد يثني عن الاستثمار في المستقبل.

وقال «عندما نتحدث عن النفط والغاز في المدى الطويل فإن الكثير من حقول النفط كثيفة الإنتاج في آسيا تتراجع ـ النمو ينبغي أن يكون بمعدل أكثر اعتدالا».

وأضاف «انخفاض الأسعار لفترة طويلة سيؤثر سلبا على الاستثمار في المنطقة ـ وهذا سيؤثر على المعروض في المستقبل.

تصحيحاً صعودياً

بدوره، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن أسعار النفط العالمية ستبدأ تصحيحا صعوديا في 2016 نظرا لأن الأسواق بدأت تستعيد توازنها.

وأضاف أن الإمارات لا تستطيع بوصفها أحد أعضاء منظمة أوبيك أن تقبل بفقد الحصة السوقية عن طريق تقليص المعروض مما يشير إلى استمرار دعم استراتيجية أوبيك القاضية بالدفاع عن الحصة السوقية عن طريق الإنتاج المرتفع والأسعار المنخفضة.

وقال المزروعي إن تراجع أسعار النفط لن يجبر الإمارات على تقليص خططها الاستثمارية، حيث تمضي قدما في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 3,5 ملايين برميل يوميا.

وقال رئيس شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عبدالله السويدي إن الإمارات سترفع طاقة إنتاج النفط لديها إلى 3,5 مليون برميل يوميا في غضون العامين إلى الثلاثة أعوام المقبلة.

«أرامكو»: لن نخفض إنتاج النفط

نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن رئيس مجلس إدارة أرامكو السعودية خالد الفالح قوله إن الشركة لا تنوي خفض إنتاج النفط وإنه يتوقع عودة التوازن إلى السوق في 2016.

وقال الفالح في مقابلة مع فايننشال تايمز «الشيء الوحيد الذي يمكن القيام به الآن هو ترك السوق تؤدي وظيفتها. لا مناقشات هنا تقول إنه ينبغي أن نخفض الإنتاج بعد الألم الذي رأيناه».

وكان وزير البترول علي النعيمي أبدى وجهة نظر مماثلة الشهر الماضي عندما قال إنه يلحظ بوادر لتحسن الطلب العالمي على النفط رغم التباطؤ الاقتصادي في الصين وإن ميزان العرض والطلب في السوق سيتماشى مع ذلك بدرجة أكبر.

ووصف رئيس أرامكو السعودية سعر 100 دولار لبرميل النفط بوثيقة التأمين المجانية التي قدمتها السعودية وسمحت بازدهار منتجي النفط الصخري ونفط المياه العميقة لأنه «كان ضمانا بانعدام مخاطر الاستثمار» حسبما أبلغ الصحيفة. لكنه أضاف أن ذلك «لم يعد قائما».

برنت يرتفع والدولار يحد من مكاسبه

رويترز: ارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام مزيج برنت امس بعد تراجع استمر ثلاثة أيام ولكن حد من هذه المكاسب ارتفاع الدولار بعد أن أثارت بيانات قوية عن الوظائف في الولايات المتحدة رهانات برفع سعر الفائدة قبل انتهاء العام.

وتماسك الدولار قرب أعلى مستوى له منذ نحو سبعة أشهر، مقابل سلة من العملات بعد أن زادت الوظائف خارج قطاع الزراعة في الولايات المتحدة 271 ألف وظيفة في أكتوبر متجاوزة بكثير ما توقعه اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم بأن تكون الزيادة 180 ألف وظيفة.

وارتفع برنت تسليم ديسمبر 41 سنتا إلى 47,83 دولارا للبرميل، بعد تراجعه أكثر من 1٪ يوم الجمعة.

وارتفع الخام الأميركي تسليم ديسمبر 35 سنتا إلى 44,64 دولارا للبرميل.

الكويت ترفع سعر شحنات نفط ديسمبر المتجهة إلى آسيا

سنغافورة ـ رويترز: قال مصدر مطلع بتجارة النفط أمس إن الكويت حددت سعر البيع الرسمي لشحنات ديسمبر من النفط الخام المتجهة إلى المشترين الآسيويين عند مستوى يقل من 3,50 دولارات للبرميل عن متوسط خامي سلطنة عمان ودبي أي بزيادة 0,30 دولار عن الشهر السابق.

ويبقي هذا على خصم سعر الخام عن الخام العربي المتوسط السعودي دون تغيير عند 0,60 دولار للبرميل في ديسمبر.

وكان سعر البيع الرسمي للخام الكويتي في شحنات نوفمبر أقل من 3,80 دولارات للبرميل عن متوسط عمان ودبي.

«أرقام كابيتال»: «إكسبو 2020» سيرفع الناتج المحلي للإمارات 5٪

توقع المصرف الاستثماري المختص في الأسواق الناشئة والحدودية «أرقام كابيتال»، أن تساهم استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنسبة 5٪ أو ما يعادل نموا بـ 23,4 مليار دولار.

وفي هذا الصدد، قال رئيس قسم الأبحاث في «أرقام كابيتال» ياب مايرـ: «من المتوقع أن يتفوق إكسبو 2020 دبي على إكسبو ميلانو 2015 الذي اختتمت انشطته مؤخرا، من حيث المساحة وعدد الزوار، وسيكون لاستضافة دبي لهذا الحدث تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

3 مليارات دولار نمو «متوقع» في إيرادات الحكومة الإماراتية خلال المعرض

وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى أن إكسبو 2020 سيتطلب استثمارات بقيمة 9,4 مليارات دولار، أو ما يعادل ضعف إجمالي استثمارات إكسبو ميلانو 2015، فإننا نتوقع أن يشكل الحدث محفزا إيجابيا قويا للاقتصاد الإماراتي، ومن المتوقع أن يسهم في نمو إيرادات الحكومة الإماراتية بمقدار 2,9 مليار دولار (ما يعادل حوالي 0,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالنظر إلى ضخامة إكسبو 2020 مقارنة مع إكسبو ميلانو 2015.

وتشير أبحاثنا إلى أن نمو وتيرة الاستهلاك والسياحة المرتبطة مباشرة بمعرض إكسبو 2020 من شأنه زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 5٪ أو ما يعادل 23,4 مليار دولار، أي أربعة أضعاف قيمة الاستثمارات العامة.

هذا ومن المقرر أن تستضيف دبي معرض إكسبو المقبل في منطقة مجاورة لجبل علي، على مساحة 438 ألف متر مربع، أي أكبر بنسبة 10٪ عن مساحة إكسبو ميلانو 2015. ويتوقع المسؤولون الإماراتيون أن يستقطب الحدث 25 مليون زيارة، أي أكثر بخمسة ملايين مقارنة مع إكسبو ميلانو 2015، في حين تشير التقديرات إلى أن إكسبو 2020 سيوفر 277 ألف فرصة عمل مستقبلية، أغلبها في قطاع السياحة.